التنمية الإقتصادية في البلدان النامية "الإستراتيجيات والأبعاد"

د. أوسير منور

أستاذ محاضر: معهد العلوم الإقتصادية ورئيس المجلس العلمي للمعهد، المركز الجامعي خميس مليانة.
OUSERIRMENOUER@YAHOO.FR، الهاتف: 072181812 الفاكس 027664863

résultat des variations structurelles dans la société qui ont pour objectif l'augmentation rapide et durable du revenu réel moyen de l'individu.

Cette augmentation concernera la majorité absolue des individus.

La plupart des stratégies de développement dans les pays en voie de développement s'appuyèrent sur un modèle préétabli et formulé par d'autres pays, ce qui a causé l'émergence d'un développement défiguré.

Ce dernier a comme résultat l'apparition de nouvelles politiques libérales. Parmi ces politiques figure une politique financière visant de mettre un terme au déficit budgétaire, une politique de récession pour limiter le crédit et enfin une politique de privatisation.

Ces politiques n'ont pas abouti à réaliser le développement escompté par les pays en voie de développement. C'est ce qui a poussé la Banque Mondiale à formuler une nouvelle stratégie de développement appelée « le cadre globale du développement ». Notre étude s'inscrit dans la continuité de cette voie.

ملخص: التنمية تطور متعمد ومقصود ومدروس، يحدث نتيجة تغيرات هيكلية في المجتمع، تهدف إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

فمعظم إستراتيجيات التنمية في الدول النامية إعتمدت على نموذج جاهز للتنمية صاغته دول أخرى، مما أدى إلى حدوث تنمية مشوهة بتلك البلدان، ونتيجة لعمليات التنمية المشوهة التي نتجت عن تجارب البلدان النامية، ظهرت السياسات الليبرالية الجديدة، وتمثلت أبرز هذه السياسات في سياسات مالية تهدف إلى إحتواء عجز الميزانية وسياسات إنكماشية للحد من الإئتمان وسياسات الخصوصية، ولكن هذه السياسات لم تؤدي إلى تحقيق التنمية المطلوبة في الدول النامية.

مما دفع البنك الدولي إلى صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية أطلق عليها إسم "الإطار الشامل للتنمية"، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة.

Résumé : Le développement est une évolution voulue et étudiée. Il est le

مقدمة

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الهدف الأسمى والتحدي الكبير الذي يواجه مختلف دول العالم النامي. فالتنمية الاقتصادية أصبحت تحتل في العقدين الأخيرين الصدارة في القضايا الاقتصادية محلياً ودولياً لأنها السبيل للقضاء على الفقر وما ينجم عنه من آفات، وتحقيق مستوى معيشة أفضل للسكان وبالتالي الوصول للرفاهية الاقتصادية.

فلم تستطع غالبية البلدان النامية أن تلم بمختلف أبعاد عملية التنمية، فقد كانت معظم محاولات التنمية بالنسبة لهذه الدول ليست نابعة من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها، وإنما كانت نقلا عن تجارب الدول المتقدمة دون مراعاة لبعض الإختلافات كإختلاف ظروف الدول عن بعضها البعض، إختلاف المدى الزمني بين محاولات الدول المتقدمة لتحقيق عملية التنمية وبين محاولات الدول النامية.

وقد نتج على إعتقاد الدول النامية على نموذج جاهز للتنمية صاغته دول أخرى حدوث تنمية إقتصادية مشوهة لهذه الدول، فبعد سنوات طويلة من محاولات التي قامت بها الدول النامية مازالت غالبية هذه الدول تعاني من الفقر وسوء توزيع الدخل وإرتفاع نسبة الأمية، وإنهيار مستوى الخدمات الصحية، وإرتفاع معدلات نمو السكان، والسيطرة والتبعية في العلاقات الدولية والإعتماد الأساسي على الزراعة وتصدير المنتجات الأولية، ومازالت هذه الدول تعاني من أمراض سوء التغذية والتدهور البيئي والأوبئة المختلفة والتي إنقرضت كلية في الدول المتقدمة.

لكل هذا ناجم عن تنمية لم تشمل كافة الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، فقد تم إختيار عدد كبير من المشاريع إما على أساس أنها تحقق هيبة سياسية، أو على أساس دراسات غير كافية عن معدل العائد المالي والإقتصادي لتلك المشاريع.

ونعالج بحثنا من خلال النقاط التالية:

1. مفهوم ونظريات التنمية.
2. أنواع من النمو الناتج عن عملية التنمية المشوهة.
3. العلاقة بين التنمية والبيئة.
4. سياسة الإحلال محل الواردات.
5. التنمية البشرية.
6. التنمية والليبرالية الاقتصادية الجديدة.
7. نحو إستراتيجية جديدة للتنمية في الدول النامية.

أولاً: مفهوم ونظريات التنمية

إن مصطلح التنمية أكثر صعوبة في التعريف أو القياس، لأنه لا يقتصر على المعطيات الكمية (كالنمو الذي يتعلق بقياس التغير الكمي في الدخل الفردي من فترة لأخرى، فإذا كانت الزيادة في ناتج الوطني تفوق الزيادة في عدد السكان، فإن الناتج الفردي يزيد، ومن ثم يرتفع معدل النمو الإقتصادي، فالنمو يحدث بشكل تلقائي معتمداً على تطور عناصر الإنتاج أو تقدم فني أو تراكم للرأسمال)، وإنما يتضمن أبعاداً كيفية مثل العدالة الإجتماعية ودرجة الفقر، المستوى التعليمي والثقافي، الصحي والغذائي، مستويات المعيشة والرفاهة والأوضاع السياسية والبيئية، وبصورة عامة التطور في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية لكل مجتمع من المجتمعات.

ولذلك فإنه من المحتمل حدوث نمو إقتصادي بدون تحقيق التنمية ولكن من المتعذر النجاح في التنمية بدون حد أدنى من النمو الإقتصادي، فالنمو الإقتصادي شرط ضروري وإن لم يكن كافياً لتحقيق التنمية بمعناها الواسع (1) (*).

فمفهوم التنمية يرتبط بالدول النامية، ومما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للتنمية بأنها: "إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة، تتمثل في تغيير بيان وهيكل الإقتصادي الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد" (2).

فالتنمية بمفهومها الجديد عملية متعددة الأبعاد، تتطوي على تغييرات هامة في الهياكل والمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك في سلوكيات ومواقف أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة وهي تحسين حقيقي في نوعية الحياة التي يكفلها المجتمع لأفراده.

وبصفة عامة يجمع معظم الإقتصاديين على أن التنمية ترتكز على القوى الأساسية لكل من:

1. الموارد البشرية (عرض العمالة، مستوى التعليم، التدريب).
2. الموارد الطبيعية (الأرض، المعادن، الظروف البيئية).
3. التكوين الرأسمالي (الآلات والمعدات، المصانع، الطرق).
4. التكنولوجيا (العلوم، التقنيات الحديثة، الحاسوب) (3).

أما فيما يخص نظريات التنمية التي تمثل الأساس النظري الذي إعتمدت عليه البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية. نشير إلى أنه لا يشترط لنجاح دولة ما إن تطبق نظرية بعينها وبكل تفاصيلها، بل من الممكن والمستحسن أن تستعين بمجموعة من النظريات التي ترى أن تطبيقها سيلائم إحتياجات التنمية المنشودة. والجدول التالي يوضح ملخص لنظريات التنمية الإقتصادية:

جدول رقم "01": ملخص نظريات التنمية الاقتصادية

النظرية	محور إهتمام النظرية
نظرية آدم سميث	إهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والإستفادة من المزايا النسبية، كما إهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.
نظرية جوزيف شومبيتر	إهتمت بدور المنظم والإختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
نظرية مراحل النمو- روستو	إهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية، وقسمتها إلى خمس مراحل أساسية.
نظرية هارود-دومار	إهتمت بالإدخار، ورأت أنه كلما زادت قدرة الإقتصاد الوطني على الإدخار والإستثمار كلما زاد الناتج الوطني.
نظرية فائض العمل- إرثر لويس	تركز على إنتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر ، حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعه بتوازن النشاط الإقتصادي، وإنتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.
نظرية الدفع القوية- روزنشتين	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحلة الإنطلاق.
نظرية النمو المتوازن- نيركس	أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.
نظرية النمو غير المتوازن- هيرشمان	تؤكد تلك النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة- ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً- في بقية قطاعات الإقتصاد الوطني.
نظرية النمو النيوكلاسيكي-سولو	هذه النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود-دومار، وأعتبرت هذه النظرية التكنولوجيا متغير خارجي، لأنه من وجهة نظر سولو أن إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص، مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للإقتصاد، وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تنتقل في التكنولوجيا.
نظريات النمو الداخلي: 1- نظرية بول رومر	إهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفورات إيجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال، فهذه النظرية تفترض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيراً داخلياً.
2- نظرية لوكاس- (تراكم رأس المال البشري)	إعتبرت هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملاً من عوامل النمو، فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزون المعرفة، التي من الممكن أن تزداد عن طريق التعليم والتدريب، كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التعليم والتدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري.

المصدر: (4).

ثانياً: أنواع من النمو الناتج عن عملية التنمية المشوهة (5)

إن النمو هو النتيجة المترتبة على التنمية، وقد كان من نتاج عمليات التنمية المشوهة التي قامت بها معظم الدول النامية، أن النمو الإقتصادي بها لم يكن مرغوباً فيه، فبماذا يفيد الثراء والغنى إذا لم يكن مصحوباً برفاهية الإنسان وسعادته؟. ومن ثم فإنه ليس شرطاً أن كل ثراء ينطوي على خير، وليس كل تركيز في الثروة مفضياً إلى إستثمار، ثم إلى نمو سليم. وفيما يلي أنواع متباينة من النمو الإقتصادي الغير مرغوب فيه الذي تحقق بالفعل في بقاع مختلفة من العالم:

(أ) النمو في ظل غياب الديمقراطية **Voice Less Growth**

في ظل هذا النوع من النمو الإقتصادي نلاحظ أن الثروة تزيد، والقمع أيضاً، في ظل غياب الديمقراطية إذ أن المشاركة السياسية حلم لا يتحقق، وحقوق الإنسان حلم صعب المنال، وذلك على الرغم من أن ثلثي العالم يعيشون من الناحية الشكلية- في ظل أنظمة الديمقراطية.

(ب) نمو بلا فرص عمل **Jopless Growth**

نلاحظ أن إرتفاع الدخل الوطني في ظل هذا النوع من النمو يزيد إلا أنه يكون مصحوباً عادة بإرتفاع معدلات البطالة، فمثلاً في دولة مثل غانا، نجد أنه خلال الفترة ما بين (1986-1991) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حوالي 8 و 4% لكن العمالة إنخفضت بنسبة 13%.

(ج) نمو بلا جذور **Rootless Growth**

في ظل هذا النمو نجد أن الهوية الثقافية في إضمحلال مستمر، إذ أنه يوجد حوالي عشرة آلاف ثقافة متميزة في العالم، ولكن الكثير منها معرض للتهميش أو الفناء، أي أن الإقتصاد ينمو والبناء المادي يرتفع، لكنه يسحق في طريقة إعترافه، وهويتهم الثقافية، والتي تكون زاداً يمكن أن يفيد في عملية النمو ذاتها.

(د) النمو عديم الشفقة **Pitiless Growth**

هذا النمو الذي لا يستفيد منه غير الأغنياء، والذي يأتي في إطار العولمة التي تؤدي إلى إنقسام العالم إلى موسرين ومعدمين بين البلدان المختلفة، وبين البلد الواحد أيضاً.

(هـ) النمو بلا مستقبل **Futureless Growth**

إنه ذلك النمو الذي يأكل الأخضر واليابس حيث يستهلك الثروات الطبيعية ويحرق الغابات ويكسح المناجم، ولا ينظر إلى المستقبل، أو الأجيال التي لم تولد بعد، أي بيني الحاضر على حساب المستقبل (6).

(و) النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري:

لقد إستطاع الإقتصادي المعروف "بجواتي" - J.Bhagwati في نظريته المسماة بإسم "النمو المرتبط بتدهور النشاط التجاري" أن يرتبط تعثر عمليات النمو الإقتصادي في كثير من بلدان العالم النامي وتدني مستويات المعيشة فيها بظاهرة التدهور المستمر في شروط تبادلها التجاري، إذ يرى هذا الإقتصادي أنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى الأصلي السابق على النمو، كما أكد بجواتي على أن زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسن وسائل إنتاجها، وبالتالي إلى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري فيؤدي إلى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وما تحققه من تخصص لقاصرة عن تلبية الإحتياجات التنموية فيها. (7)

في الوقت التي كانت فيه الدول النامية تحقق عمليات تنمية مشوهة، ترتب عليها أنواع من النمو غير المرغوب فيه، كانت الدول المتقدمة تخطت بأفكارها عملية التنمية التقليدية، وبدأت في إستحداث مفهوم آخر للتنمية، يعبر عما وصلت إليه هذه الدول من تقدم في عملية التنمية؟، وبدأ مفهوم جديد يظهر في حيز الوجود وهو مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة Sustainable Development.

ثالثاً: العلاقة بين التنمية والبيئة

يشير تقرير التنمية في العالم لسنة 1992 أن التنمية والإدارة البيئية السليمة جانبان متكاملان لنفس جدول الأعمال، فبدون حماية بيئية ملائمة ستنهار التنمية وبدون تنمية ستفشل حماية البيئة (8). وقد أصبح هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية في الوقت الذي أصبحت فيه حماية البيئة والتنمية ووقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية والتي تسعى إليها الكثير من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء.

لقد أدت الرغبة في زيادة معدلات النمو الإقتصادي والإهتمام بقطاع الصناعة والتكنولوجيا إلى تلوث واضح للبيئة، وبالتالي صار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية (9).

مما أدى كل هذا الظهور مصطلح جديد وهو التنمية المستدامة (المتواصلة) فإصلاح التنمية المستدامة دخل الأدب الإقتصادي منذ أواسط الثمانينات القرن الماضي، على أثر نشر تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والمعروف بإسم "تقرير برونتلاند من كوكب واحد إلى عالم واحد"، ومنذ ذلك الحين، أصبحت التنمية المستدامة بعداً رئيسياً من أبعاد التنمية الإقتصادية، فلا يكفي أن تقاس التنمية بنمو الناتج الوطني الإجمالي،

كما كان الحال إلى وقت قريب ولكن لابد أن يضاف وصف آخر وهو أن يكون ملائماً مع مقتضيات التنمية المستدامة.

والمقصود بالتنمية المستدامة: هي تلك التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، والسبيل إلى ذلك ليس فقط الإستعمال الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب ولكن أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان، وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية، كما أن أي خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر في البلدان النامية بإعتباره سبباً مباشراً من أسباب تخريب البيئة وتآكل قاعدة النمو في الحاضر والمستقبل، وهكذا تبرز من جديد مسألة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفضة، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وحفز جهود التنمية بل من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي أيضاً (10).

وقد رأيت تعريفات إقتصادية أخرى أن التنمية المستدامة تعني أن السياسات الإقتصادية الحالية للمجتمع يجب أن لا تقلل من الدخل الحقيقي فيه وأن لا تضرب إمكانات المحافظة على مستويات المعيشة للمجتمع في المستقبل.

لهذا تركز فلسفة التنمية على حقيقة مفادها أن الإهتمام بالبيئة يعتبر أساساً للتنمية الإقتصادية، حيث أن إستنزاف الموارد البيئية الطبيعية والتي تعتبر أساساً لأي نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على التنمية والإقتصاد بشكل واضح.

ومن ثم فإن أول إعتبار في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون إستنزاف الموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى، خاصة وأن الدورات البيئية تعتبر طويلة بالمقارنة بالدورات الإقتصادية.

وترتكز فكرة التنمية المستدامة على فكرة الإدارة الرشيدة للبيئة وهذا يتطلب إدخال تغييرات على أساليب توزيع التكاليف والمنافع وطرق الحسابات الوطنية بحيث يتم إظهار الموارد والعناصر البيئية بغرض إستعمالها في عملية التنمية الشاملة (11).

كما نشير أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو والبرازيل سنة 1992 المعروف بإسم قمة الأرض، أكد أن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي نمو إقتصادي مرتفع مع المحافظة على البيئة.

ولتحقيق هذين الهدفين تركز هيئة المعونة الأمريكية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID) في سياساتها على بعض الأنواع من المشاريع البيئية:

- عالمياً: تركز على تغييرات المناخ وفقر لتنوع البيولوجي.

ومن الناحية الجغرافية يركز إهتمام USAID على نوعين من المناطق:

- أ- المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي وتعاني من تهديد هائل.
- ب- المناطق الأقل تهديداً مع محاولة USAID توفير حماية طويلة المدى لهذه المناطق وكذا الإستعمال الرشيد للموارد البيولوجية.
- دولياً: تتصرف هيئة المعونة الأمريكية مع المشاكل البيئية على أساس حاجة كل دولة تبعاً لأولويات الحكومة والأفراد.

وبصفة عامة تشمل برامج الهيئة البيئية على مستوى الدول العناصر التالية:

1. تحسين إدارة الموارد الطبيعية التي تلعب دوراً أساسياً في التدهور البيئي، لذلك تركز البرامج على:

- حماية التربة عن طريق تقليل إستعمال المبيدات والمخصبات.
- تبني إستراتيجية لمنع تلوث الهواء والماء الناتج عن الصناعة وترشيد إستعمال الطاقة وإستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

2. تقوية السياسات العامة والمؤسسات الخاصة بحماية البيئة من خلال:

- تدعيم محاولات إصلاح السياسات الإقتصادية وإستراتيجيات التنمية.
- تطوير السياسة البيئية بحيث تشمل القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة.
- خلق وتعزيز المؤسسات البيئية داخل الحكومات و المنظمات غير الحكومية مع العمل على زيادة التدريب والدعم المالي لهذه المؤسسات.
- خلق قاعدة للبيانات البيئية وقوائم الموارد الطبيعية.

3. الإهتمام بالتعليم والبحث البيئي.

4. التعاون مع حكومات الدول لتنفيذ البرامج البيئية.

وكل ما ذكر سابقاً يصب في إستدامة النمو الإقتصادي عالمياً.

رابعاً: سياسة الإحلال محل الواردات

لا جدال على أن التنمية لا يمكن أن تتم بدون نهضة صناعية، وقد أعتبرت العديد من البلدان النامية أن التصنيع مرادفاً للتنمية الإقتصادية، وعنصر أساسي لإفلاتها من التبعية الإستعمارية والإستعمار الجديد (12).

خلال المراحل الأولى للتصنيع في غالبية البلدان النامية، تركزت جهود التنمية الصناعية في إطار هذه السياسة أي التصنيع المتجهة نحو الداخل لإنتاج بدائل الواردات بغية تحقيق درجات أكبر من الإعتماد على الذات وتخفيف إحتلال موازين المدفوعات، وقد صاحب هذه الإستراتيجية قيود متشددة تستهدف حماية الصناعات الوطنية (13).

ويمكن أن نعرف سياسة الإحلال محل الواردت: "أن تقوم الدولة بإنتاج كل أو بعض السلع التي تستوردها أو تتوقع أن تستوردها في المستقبل وتعتمد قدرتها في هذا المجال على خلق السوق المحلية التي تستوعب هذا الإنتاج، لذلك تبدأ هذه السياسة بإقامة صناعات السلع الإستهلاكية ثم صناعات السلع الوسيطة ثم صناعات معدات الإنتاج وأدواته، ويعتقد البعض أن نجاح الدولة في الإنتاج للسوق المحلية هو مقدمة طبيعية لنجاحها في الإنتاج للسوق الدولية" (14).

وفي الدراسات الحديثة نجد أن هناك نوعين من سياسة الإحلال محل الواردات (15):
أ- إحلل الواردات الفعلي: بمعنى إنتاج ما كان يتم إستيراده سابقاً ويطبق كمفهوم على بدايات عملية التصنيع في قطاع معين.

ب- الإحلال الكامل أو المحتمل: ويعني إنتاج ما كان يلزم لو لم يتم الإنتاج المحلي ويطبق كمفهوم على تقادم التصنيع في أحد القطاعات.

وبالرغم من المزايا المتعددة لإستراتيجية التصنيع لإنتاج بدائل الواردات مثل تكوين قاعدة صناعية وتنمية الصناعات الوطنية ومقابلة الطلب المتزايد على المنتجات المتنوعة، غير أن إستمرار تطبيق هذه الإستراتيجية لفترات طويلة أدى إلى ظهور آثار سلبية متعددة في معظم إقتصاديات الدول النامية، تتفاوت درجاتها من دولة لأخرى، ومن عيوبها أيضاً أن النمو الإقتصادي الناتج عنها يستنفذ بعد فترة من الزمن خاصة بالنسبة للإقتصاديات الصغيرة التي لا تستطيع الإنتاج بحجم كبير (16).

كما أدى هذا النموذج إلى النتائج التالية التي لها علاقة بحدوث تنمية مشوهة بل وعمقتها في الدول النامية (17):

1- قدمت حكومات كثيرة مجموعة من الحوافز للمستثمرين سواء كانت هذه الحوافز في صورة مستويات مرتفعة من الحماية الجمركية و القيود كمية على الواردات أو أسعار فائدة منخفضة أو إعفاءات ضريبية وأحياناً بنية أساسية ومرافق مدعمة، دون أن يأخذ صانعو القرار في إعتبارهم ما إذا كانت الصناعة التي تتم مساعدتها تتفق مع الميزة النسبية للبلاد أم لا، وكانت النتائج سيئة عادة، فقد تم إقامة قطاع صناعي غير كفء يتسم بكثافة رأس المال، وإرتفاع تكلفة الإنتاج، وقلة خلق وظائف جديدة وإنخفاض توفير النقد الأجنبي.

2- دلت التجارب على أن إستراتيجية التنمية القائمة على سياسة إحلال الواردات لم تسهم في تخفيض الواردات السلعية-كما يعتقد- بل أدت إلى تغير هيكل الواردات وأدى النقص في العملات الأجنبية في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى القروض الخارجية قصيرة ومتوسطة الأجل ذات التكلفة العالية، في سبيل الحصول السلع الإنتاجية وقد إرتبط ذلك بعجز متزايد في ميزان المدفوعات، رغم أن الهدف من سياسة إحلال الواردات كان تحسين ميزان المدفوعات (18).

3- نجد أن سياسة الإحلال محل الواردات رغم أنها وجهت أساساً لتقليل الإعتماد على العالم الخارجي، حيث زادت درجة الإعتمادية على السوق الخارجي وذلك في ظل ضعف مقدرة الدول المعيشة على توفير الصادرات وزيادة الواردات الغذائية وواردات الطاقة ومع الإرتفاع النسبي الكبير لأسعار الواردات من المجموعات المتقدمة، وجبت هذه الدول نفسها إزاء تحقيق الإنكماش في عمليات الإنتاج والتوسع الإستثماري أو زيادة مديونيتها للعالم الخارجي لتمويل فجوة الواردات والصادرات. إذ أن الصناعات التي أقيمت في ظل سياسة الإحلال محل الواردات كانت صناعات إستهلاكية، لذلك إفتقدت الآثار الإنتشارية على القطاعات الأخرى لتصبح مجرد جيوب منعزلة في الإقتصاد الوطني، فضلاً عن ضيق السوق المحلي أمام هذه الصناعات، وإفتقادها الكفاءة والمقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، أدى إلى وجود قدر كبير من الطاقات الإنتاجية في هذه الصناعات محكوماً عليه بالتعطل (19).

4- إن الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه معظم البلدان النامية في صدد إستعانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامج تنميتها أنها لم تنظر إلى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي مكمل للموارد الداخلية، بل إعتبرته العنصر الحاسم والحاكم لمسار عملية التنمية، ونظرت إلى رأس المال الأجنبي على أنه بديل لجهود الإدخار الوطني. الأمر الذي أدى في النهاية إلى نتيجة مزدوجة هي: تعقيم الإدخار المحلي، وإعاقة التنمية الإقتصادية، فضلاً عن تراكم أعباء خدمة الديون من أقساط وفوائد، قد أدى في كثير من الأحوال إلى عجز العديد من البلدان النامية، عن الوفاء بها، مما أضطر تلك البلدان النامية الدخول في حلقة مفرغة من الإقتراض وإعادة الإقتراض لتسديد خدمة الديون.

5- نمط التصنيع السائد ساهم بقوة في التأثير على تخصيص الموارد المحدودة وذلك بالتحيز لصالح الصناعات التي تحل محل الواردات وضد مصالح القطاعات المنتجة لسلع الإستهلاك الشعبي التي زادت الواردات فيها فيما بعد نتيجة تأخر النمو فيها ولزيادة أعداد السكان والدخول النقدي، فضلاً عن ذلك فإن هذا النموذج التصنيعي المشوه، أدى إلى إشاعة نمط إستهلاكي ترفي، مما كان له تأثير قوي على إضعاف قوى الإدخار وإنما الميل للإستهلاك (20).

6- إن سياسة التصنيع التي أخذ بها هذا النموذج التنموي المشوه قد أغفلت السياسة التوزيعية لإستثمارات الصناعة، بمعنى أن كل مشاريع الصناعة وإستثماراتها كانت مركزة في إقليم ما يتمتع بقدر عال نسبياً من النمو عن باقي الأقاليم الأخرى في الدولة، وقد أدى ذلك إلى تحقيق نمو غير متوازن بين أقاليم الدولة الواحدة، لذلك فإن هذا الخلل القطاعي في توزيع الإستثمارات هو الذي وجه أكبر ضربة مؤلمة سببت إنتكاسة التنمية في العديد من البلدان النامية وكانت العامل الجوهري الذي أضر بهدف التصنيع عارلية، بالرغم من أنه كان الهدف الرئيسي للتنمية.

7- لقد بات واضحاً أمام كل إستراتيجيات التنمية التي سادت خلال الغالبية ما بين الخمسينات والسبعينات، لم تود إلى تحسن الرفاهية في معظم مناطق العالم النامي المختلفة - بصفة خاصة المناطق الريفية- نظراً لتحيز تلك الإستراتيجيات لقطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة ورفع شعار "الصلب ضد الخبز"، إذ أنه في الوقت الذي إهتمت فيه هذه الإستراتيجيات بإنشاء مجمعات الحديد والصلب، لم تهتم بنفس القدر بإنشاء صوامع الغلال وإنتاج الغذاء، بل حدث إهمال كبير لتنمية القطاع الزراعي المنتج لسلع الغذاء المحلي والمواد الخام للصناعات المحلية والمنتجات القابلة للتصدير وكان لذلك باع طويل في فترة تالية في إستفحال مشكلة العجز بميزان المدفوعات وزيادة الديون، حيث إن تدني معدلات النمو في قطاع الزراعة مع إرتفاع معدلات النمو في السكان ساهم بقوة في تراكم الدين لمعظم البلدان النامية المقترضة (21).

8- تهميش الأغلبية، فهذا النمط من التصنيع يؤكد الفروق بين الطبقات بشكل واضح، وأدى في وقت لاحق إلى سوء شديد في توزيع الدخل الوطني، إذ أن الزيادات الكبيرة التي حدثت في الدخل الحقيقية للعاملين في قطاع الصناعة بسبب زيادة معدلات التصنيع، قابلها من الجانب الآخر تدني مستوى معيشة المواطن الريفي، الذي أصبح يعيش عند حد مستوى الكفاف أو دون ذلك.

لقد تم إبتدال قضية التنمية في بلدان العالم الثالث، بحيث لم يتوقف فقط على تضيق مفهوم التنمية على البعد الإقتصادي، بل أيضاً تم إختزال البعد الإقتصادي في النمو الإقتصادي فقط، الذي أتخذ له كمؤشر وحيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: التنمية البشرية

التنمية البشرية هي نظرية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الإجتماعية للتنمية بإعتبارها العنصر المسيطر، وتتنظر للطاقات المادية بإعتبارها شرطاً من شروط تجسيد التنمية، فالتنمية البشرية لا تنكسر أهمية النمو الإقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة، بيد أنها تريد له أن يكون نمواً يوسع من خيارات الأفراد، أي نمو يمكن أن يستمتعوا بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل، وحياة أكثر أماناً، ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي، ووصول أفضل للمعرفة وساعات راحة أكثر كفاية، وحرية سياسية وثقافية، وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان ضمنه فهذه التنمية الحقيقي هو إيجاد بيئة تمكن الفرد من التمتع ب حياة طويلة وصحية وخلقة.

فالتنمية البشرية منظور يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها، وبآثارها الإجتماعية والبيئية، بقابليتها للإستمرار والإرتقاء بجهود المستفيدين منها.

التنمية التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقراً أو التي تفني شرائح إجتماعية على حساب غيرها أو المدمرة للبيئة أو المنتهكة للحريات أو المخلة بالتوازن الإجتماعي والسياسي هي نقيض التنمية البشرية.

وقد وضعت نظرية التنمية البشرية على يد الباحث الإقتصادي الباكستاني محبوب الحق، والإقتصادي الهندي إمارتيا سين (AMARTYA SEN) (الفائز بجائزة نوبل في الإقتصاد لسنة 1998) خلال عملهما سوياً في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وتعرف بأنها: " عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة، والشعور بالإنجاز وإحترام الذات" (22).

فالإستثمار في الإنسان شرط ضروري لمضاعفة وزيادة عائد الإستثمار المادي، فالتنمية البشرية تهدف إلى تجاوز مناقشة الوسيلة إلى مناقشة الغاية من عملية التنمية الإقتصادية وهي البشر أنفسهم، ومن ثم فإن الإيمان بهذا المفهوم يؤدي إلى عملية دفع ذاتي مستمر للنمو والتنمية (23).

فالتنمية البشرية تدعم التنمية المستدامة لأنها تعمل على حماية البيئة من التلوث مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، كما تتطوي على جاذبية سياسية لقدرتها على التقليل من الإضطرابات الإجتماعية وزيادة الإستقرار السياسي.

ونشير أن نجاح إستراتيجية التنمية البشرية في تحقيق وتجسيد أهدافها يتوقف إلى حد ما على توفير الدعم الأساسي اللازم لها من قبل مخططي التنمية وصانعي القرار في الدول النامية.

عناصر التنمية البشرية

تقوم التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1995 على أربعة عناصر.

1- الإنتاجية: مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخالقة.

2- المساواة: أو تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

3- الإستدامة: أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب إستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الإكتراث بتنمية الموارد مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

4- التمكين: فالتمتية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك عليهم أن يشاركوا بصورة تامة في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم.

وتبرز هنا بشكل خاص أهمية المنظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة.

فالأفراد في التنمية ليسوا مجرد متلق سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها.

مفهوم المفكرة البشرية: تتمحور التنمية البشرية المستدامة حول تطوير المقدر البشرية من خلال سياسات وبرامج إقتصادية وإجتماعية ودولية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته.

إذ تتركز إستراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسسية التي يعيش في كنفها البشر، فإن الأساس في ذلك يبقى دائماً توسيع خيارات الإنسان وبالتالي توسيع فضاء حريته.

فالمقدرة البشرية تتألف حسب كُتاب التنمية البشرية المستدامة من مجموعة من الحالات زائد وسائل تحقيقها، فالمقدرة إذن تتكون من درجة كفاية الحاجات البشرية المختلفة بالإضافة إلى إمتلاك الإنسان للوسائل اللازمة لتحقيقها من خلال نشاطه الفردي أو الإجتماعي، مما يتضمن بالضرورة حرية وإمكانية القيام بالمقدرة البشرية تشترط بالضرورة حرية الإنسان على العمل وحقه بالمساهمة في صنع مصيره، خاصة في إطار العملية التنموية.

ولهذا يعتبر **أمارتاياسين** أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي (الحرية من الفقر مثلاً)، أو الحرية بمعناها الإيجابي (كحرية الفرد في إختيار نوع الحياة التي يرغب بعيشها بأكبر درجة ممكنة).

وهذه السياسات تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية لإدخال ودمج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد الرأسمالي العالمي وذلك عن طريق:

1. تقليص دور الدولة في إدارة الإقتصاد وفي تنميته من خلال تطبيق آليات عولمة المنهج الرأسمالي وزيادة نفوذ مراكزه القوية.

2. إعادة بناء الأسواق وإعطائها الأولوية في تسيير الإقتصاد المحلي وتنميته.

3. إعادة الرأسمالية المحلية وإعتبارها ركيزة العمل الإقتصادي والتنمية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي علاقة سياسات الليبرالية الإقتصادية الجديدة بالتنمية في البلدان النامية؟، وهل تؤدي تلك السياسات إلى تحقيق تنمية فعلية؟.

من المعروف أن سياسات التسوية الهيكلية (سياسات البنك وال صندوق الدوليين) إنكماشية بطبيعتها، ومن ثم فإنه من المحتمل أن تؤدي هذه السياسات على المدى القصير إلى توقف النمو الإقتصادي، أو على الأقل تراجع معدله، فبإعتراف خبراء الصندوق والبنك

الدوليين أن التسوية الهيكلية تكاليف إجتماعية باهظة خاصة فئة محدودي الدخل وعمال القطاع العام والعاطلين عن العمل وهذا بسبب رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وتحرير الأسعار وزيادة الضرائب غير المباشرة، وتخفيض العملة المحلية وتسريح العمال الناتج أيضاً من خصوصية المؤسسات العمومية وتصفيتها.

كل هذا يؤدي إلى زيادة نسبة الفقراء في المجتمع وتعميق الإختلال في توزيع الثروات والدخول فينتج تدهور مستوى المعيشة وزيادة درجة الإنحرافات الإجتماعية، وهكذا فإن سياسات التسوية الهيكلية ذات أثر سلبي على التنمية في المدى القصير.

أما بالنسبة لإنعكاس سياسات التسوية الهيكلية في المدى المتوسط والطويل فإن احتمالات حدوث تنمية نتيجة لتطبيق هذه السياسات هو إحتمال ضعيف لأن ما يحدث من إنعكاسات سلبية على المدى القصير ليس شيئاً عارضاً، فمثلاً رفع الدعم عن القطاع الزراعي وإعاقة فرص تطوره من خلال إجراءات الإفتتاح تؤدي إلى زيادة الإعتدال على الإقتصاديات المتقدمة في تأمين الغذاء الأساسي للسكان مما يجعل البلدان النامية ضعيفة السلطة في دعم وتخفيض وتوجيه الإقتصاد الوطني والخضوع تلقائياً للمؤسسات الدولية، فتنتقل عملية إتخاذ القرارات ذات الطبيعة الإستراتيجية من مستواها المحلي إلى المستوى الدولي (فقدان السيادة الإقتصادية والسياسية).

سادساً: التنمية والليبرالية الإقتصادية الجديدة

يجسد مفهوم الليبرالية الإقتصادية الجديدة، الأطراف الثلاثة التي مقراتها الرئيسية بواشنطن، وهي: حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال سياسات التسوية الهيكلية التي طبقتها البلدان النامية منذ الثمانينات.

والتي يمكن تعريفها: " بأنها مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية الرامية لتصحيح الإختلالات المالية والنقدية الداخلية والخارجية، أي العجز في ميزانية الدولة وفي ميزان المدفوعات، وسياسات التسوية الهيكلية هي عنصر أساسي من مساهمة صندوق النقد الدولي من أجل الحد من صعوبات ميزان المدفوعات" (24).

وتتكون برامج التسوية الهيكلية من جزئين رئيسيين:

1- سياسات التثبيت: ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي تتركز على إدارة جانب الطلب بإتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية تصبوا إلى تقليص العجز في ميزانية الدولة وفي ميزان المدفوعات.

2- سياسات التكيف الهيكلية: وتسمى أيضاً بسياسات التصحيح، ويختص بها البنك الدولي وتتركز على إدارة العرض وتصحيح هيكل الإنتاج بإتباع السياسات السعرية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الإستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال وهذا من أجل تحقيق كفاءة إنتاجية أكبر وكذا إزالة عوائق النمو المستقبلي.

وقد تؤدي قسوة برامج التسوية الهيكلية إلى تمرد الفئات المهمشة والمنبوذة، مما يقود في العديد من الحالات إلى ما يشبه الحرب الأهلية، وإلى اضطرابات وتمزقات إجتماعية وسياسات تهدد الإستقرار في هذه الدول (25).

وبعد هذا العرض لا يمكن إعتبار سياسات التسوية الهيكلية نظرية صالحة للتنمية للبلدان النامية، فالمطلوب إذن أن ترسم الدول النامية سياسات وإستراتيجيات تتلائم مع الظروف المحلية وتراعي الظروف العالمية لتجسيد التنمية الشاملة.

ثامناً: نحو إستراتيجية جديدة للتنمية في الدول النامية (26)

مما سبق يتضح أن لا بد على الدول النامية أن تصوغ إستراتيجية جديدة للتنمية تكون ملائمة لظروفها والمتغيرات الدولية الجديدة، أن التحدي الأساسي للقرن الواحد والعشرين هو تقليل عدد الفقراء ومحاولة تضيق الفجوة بين دول العالم المتقدم وبين دول العامل النامي، وفي إطار هذا السياق وتحت شعار " عالم خال من الفقر"، أعلن البنك الدولي في عام 1999 عن مبادرة جديدة أطلق عليها إسم: "الإطار الشامل للتنمية"، تستند إلى إعادة النظر في السياسات الليبرالية للإصلاح الإقتصادي والتنمية، وإلى طرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها (27).

وتأتي هذه المبادرة في أعقاب تصاعد النقد للسياسات الليبرالية الإقتصادية الجديدة وتطبيقاتها التي لم تسفر - برغم من أعبائها الباهظة- عن تنمية تذكر في الدول النامية، والفكرة -كما يطرحها رئيس البنك الدولي- وراء تقديم الإطار الشامل للتنمية هي أن خبرات التنمية السابقة تشير - حسب رؤية البنك- "إلى أن السعي لتحقيق النمو الإقتصادي كثيراً ما جرى على حساب التنمية الإجتماعية"، وإن إعتبرت التوازنات المالية وإستقرار الإقتصاد الكلي قد طغت على الإعتبرات المتصلة بالجوانب الهيكلية والإجتماعية والبشرية للتنمية.

ومن جهة أخرى، فقد أثبتت خبرات التنمية السابقة - حسب رؤية البنك أيضاً- أن العلانية والشفافية والمشاركة هي أمور مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، ويتصل بهذه الأمور أمران آخران يؤكد البنك على أهميتهما:

أولهما: أهمية بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية (في مقابل الإكتفاء بسياسات قصيرة المدى للإصلاح الإقتصادي والتكيف فيما سبق).

وثانيهما: أهمية تبني الدولة لهذه الرؤية (الإستراتيجية) التنموية، بمعنى أن تكون هذه الإستراتيجية نابعة من الدولة ذاتها، لا من الهيئات المانحة للمعونات، وذلك بناء على مشاورات وطنية موسعة، لضمان نجاح هذه الإستراتيجية.

ويسعى البنك من خلال هذه الإستراتيجية الجديدة للتنمية إلى الحد من الفقر، وبلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الإقتصادي والمالي مع الجانب الهيكلية والإجتماعية والبشرية.

هذا هو الإطار الشامل للتنمية الذي يروج له البنك الآن، وبدأ في تطبيقه بشكل تجريبي في عدد من الدول النامية كأسلوب لمتابعة عملية التنمية أكثر منه كأسلوب لمراجعة السياسات، ربما باعتبار أن نتائج المتابعة هي التي ستوجه عملية إعادة صياغة السياسات بما يتواءم مع فكرة الإطار الشامل.

وهذا الإطار بسيط في فكرته، حيث إنه أقرب إلى حساب ذي جانبيين: جانب منهما يرصد الأوضاع الاقتصادية الكلية وفقاً للمؤشرات المعتادة، وجانب يرصد الأوضاع الهيكلية والاجتماعية والإنسانية للتنمية وفقاً لأربعة عشر مؤشراً تدور حول عدد من الإحتياجات الأساسية والتنمية الحضرية والريفية إلى جانب مؤشرات للحكم الرشيد والنظيف، والنظام القانوني والقضائي الجيد، والنظام المالي حسن التنظيم، وشبكات الأمان والبرامج الاجتماعية، والقضايا البيئية والثقافية، وتنمية القطاع الخاص (28).

ويقترح البنك في إطار هذا السياق متابعة دور أربعة فاعلين في المساهمة في التنمية وفق هذه المؤشرات: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الدولية.

وقد تبلور الدعم الفكري للإطار الشامل للتنمية على يد (جوزيف إستجلتزر) الاقتصادي الأول والنائب الأقدم لرئيس البنك الدولي في عدد من المحاضرات والبحوث، فهو يتحدث عن عجز توصيات سياسات الليبرالية الجديدة، وعن فشل تراضي واشنطن (***)، ويسجل إنتقادات حادة من أهمها أن هذه السياسات كانت محدودة المدى أو ضيقة الأفق، سواء فيما يتعلق بالأهداف أو الوسائل، فقد ركزت كثيراً على إستقرار الأسعار بدلاً من التركيز على النمو وإستقرار الإنتاج، وعجزت عن إدراك أن تقوية المؤسسات المالية لا يقل أهمية عن ضبط عجز الموازنة والتحكم في عرض النقود، وركزت على الخصخصة قبل الإهتمام بتشديد البنية المؤسسية التحتية الضرورية لجعل الأسواق تعمل بتنافسية ومن ثم بكفاءة، وهكذا حدث خلط بين الأهداف والوسائل (طبقاً لإستجلتزر)، حيث أعتبرت الخصخصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة أهدافاً في حد ذاتها، لا وسائل لنمو مطرد وعادل وديمقراطي، وحيث تم التعامل مع التنمية من منظور ضيق للغاية حال دون العناية بالجوانب الهيكلية والمؤسسية.

ويذهب (إستجلتزر) إلى مدى أبعد في نقد الإستراتيجيات القديمة للتنمية والمفهوم التنموي للسياسات الليبرالية الجديدة عندما يقرر ما سبق للبنك إنكاره أو المراوغة بشأنه فيما يتعلق بخبرات التنمية الناجحة في الغرب والشرق، ألا وهو " أن الكثير من الدول الأكثر نجاحاً في مجال التنمية لم تتبع هذه الإستراتيجيات في الواقع وشقت لنفسها طريقاً خاصاً "، وفيما يتعلق بالدول الآسيوية صاحبة المعجزة الآسيوية يقول (إستجلتزر) إن هذه الدول لم تتبع التوصيات التقليدية (الليبرالية) بكل شروطها، وفي معظم الحالات لعبت الحكومة دوراً كبيراً، لقد أخذت هذه الدول ببعض النصائح الفنية مثل سياسات إستقرار الإقتصاد الكلي، ولكنها تجاهلت البعض الآخر (29).

كما يقرر رئيس البنك الدولي: " أن الخصخصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي يمكن أن تؤدي إلى كوارث"، إن هذه الإنتقادات ثاقبة وجريئة من دون شك، ولكن من المثير حقاً أن تصدر من البنك الدولي الذي ساند السياسات الليبرالية الجديدة لوقت طويل وشارك مع صندوق النقد الدولي، في إستعمال كل صنوف الإستمالة والضغط لدفع الدول النامية والدول في مرحلة التحول وكذلك الدول الآسيوية حديثة التصنيع إلى تطبيقها.

إذن فالإستراتيجية الجديدة للتنمية التي تحول إليها البنك الدولي هي إستراتيجية الإطار الشامل للتنمية، والتي يؤكد من خلالها البنك على أهمية الأخذ بالمفهوم الواسع للتنمية، كما يشدد على أهمية النظر إلى التنمية على أنها عملية " تحويل للمجتمع"، تحويل من العلاقات التقليدية وطرق الفكر التقليدية، والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم، ومن الطرق التقليدية في الإنتاج إلى طرق أكثر حداثة، والبنك يدعو إلى إعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الأفق أمامهم، وتقليل إحساسهم بالإغتراب، كما يذكر أن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار، بل بتحسين نوعية الحياة، ومع التسليم أن جزءاً مهماً من التنمية يتمثل في زيادة دخل الفرد، إلا هذا ليس إلا جزء من الصورة الأوسع، ولن يتيسر إنجازه إذا لم تملك الدولة نظرة واسعة للتنمية تشمل تحسين مستويات الحياة، وخاصة الصحة والتعليم، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على النظرة الأوسع للتنمية فإن الرؤية الإستراتيجية للتنمية يجب أن تضمن تحويلاً للمؤسسات، وخلقاً لرأسمال إجتماعي جديد وإدخالاً لتكنولوجيا وصناعات جديدة، كما تركز هذه الرؤية على أهمية إغتنام الفرص التي تتيحها العولمة، مع تقليل فرص الإنكشاف والتعرض للصدمات المرتبطة حتماً بالعولمة.

وقد يكون من المفيد توضيح ما تنطوي عليه الإستراتيجية الجديدة للتنمية بالنسبة لدور الدولة والقطاع الخاص، ودور الأسواق والتخطيط.

يرى البنك الدولي في إطار هذا السياق أن السؤال المهم ليس ما إذا كان القطاع العام يمكن أن يقوم بنشاط أفضل من القطاع الخاص أو العكس، بل إنه كيف يمكن أن يتكامل عمل القطاعين معاً، وكيف يعملان كشريكين في التنمية (30).19

والبنك يرى أن تركيز الحكومة على توفير بنية مواتية للقطاع الخاص وعلى التأكد من أن خدمات الصحة والتعليم موزعة على نطاق واسع، وعلى قيادة عملية إزالة الفقر، وعلى تحسين الخدمات المدنية، وعلى التعريف الأنشطة التي يمكن أن يكون لها مردود تنموي واسع، والفرص والمناطق التي تمتلك الدولة فيها ميزة تنافسية، وعموماً فالدور المهم للحكومة هو دور العامل تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية، وعموماً فالدور المهم للحكومة هو دور العامل المساعد، وهذا الدور يتيح للحكومة تولي بعض المشروعات التي ينتج عنها آثار

تعليمية مهمة في المجتمع، أي المشروعات التي لا يقبل القطاع الخاص على تحمل خطرها والتي من المهم إثبات جدواها أولاً حتى يقبل عليها القطاع الخاص.

وهذه الرؤية الخاصة بالبنك الدولي في واقع الأمر ليست فكراً، وأنه سبق للبنك الدولي أن وجه إهتماماً كبيراً لقضايا التعليم والصحة، كما أنه جاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وأستوعب أموراً أخرى كمعدلات الأمية وطول العمر، وتبني منذ فترة هدف التنمية الديمقراطية والعادلة والمطردة، وبالرغم من أن الطرح الجديد ليس ثورياً تماماً بالنسبة للبنك الدولي في رأي (إستجلتر)، إلا أن الجديد فيه حقاً - من وجهة نظره - هو التشديد على أهمية تناول كل هذه الأفكار مجمعة، في إطار شامل وواسع لتحويل المجتمع، أو للتحويل المجتمعي.

إن ما يميز البنك الدولي عن غيره من المؤسسات الدولية هو سرعة الإستجابة من أجل الإحتفاظ بزمام القيادة والسيطرة، فليس مفهوم الطرح الجديد الذي قام به البنك الدولي أنه سوف يتخلى عن فكرة الرأسمالي ويتحول إلى النقيض، ليس بالطبع هذا هو المقصود، فمثلاً عندما إنتقد البنك سياسة الخصخصة كان نقده لأسلوب تطبيقها فحسب، (قبل توفر البنية الأساسية كالأسواق التنافسية والبورصات الجديدة والأطر القانونية والرقابية الفعالة)، والخلاصة أن البنك سيحتفظ بتوجهه الأصيل نحو التنمية الرأسمالية مع تطوير أساليبه في التعامل مع الدول (31).

الخاتمة

أولاً: النتائج

- عرفت نظريات التنمية طريق خاصاً أتصف بمزيد من الإنفتاح على الإعتبارات غير الإقتصادية المؤثرة في الظاهرة الإقتصادية من مشاكل إجتماعية أو مؤسسية، أو قيم حضارية وثقافية، أو قيود سياسية أو ضغوط دولية.
- التنمية عملية متعددة الأبعاد رغم أن الجانب الإقتصادي هو الجانب الأكثر تحديداً في التنمية والذي مكن قياسه، فالتنمية تتطلب تغييرات هيكلية وعميقة في الإقتصاد المحلي وعلى الرغم من إختلاف محددات التنمية من دولة لأخرى، إلا أن محددات التنمية بوجه عام ترتكز على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية، الموارد الطبيعية والتكوين الرأسمالي والتكنولوجيا.
- إتبع كثير من البلدان النامية العديد من إستراتيجيات التنمية ولكن بطريقة مشوهة، مما أدى إلى عدم وصولها إلى التنمية المنشودة.
- إعلان البنك الدولي عن مبادرة جديدة أطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية" تستند إلى إعادة النظر في السياسات الليبرالية للإصلاح الإقتصادي والتنمية، وإلى طرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها ويؤكد البنك على:

- أ- أهمية بلورة رؤية طويلة الأجل للتنمية.
ب- أهمية تبني الدولة لهذه الرؤية التنموية.

ثانياً: التوصيات

- إنتقال الدول من العالم النامي إلى العالم المتقدم إقتصادياً من الممكن واقعياً، وهذا يحتاج إلى تطبيق ما يناسب الدولة التي تريد الإنتقال من النظريات التنموية الإقتصادية التي تلائم ظروفها وإحتياجاتها.
 - كما يحتاج تحقيق التنمية الإقتصادية إلى مشاركة كافة فئات الشعب في جهود التنمية، وعليهم أن يجنوا ثمارها بعد أن تتجسد، فهدف التنمية الأكبر هو تنمية البشر بواسطة البشر من أجل البشر.
- ويقترح البنك في إطار هذا السياق متابعة دور أربعة فاعلين في المساهمة في التنمية وفق هذه المؤشرات: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الدولية، وهذا من أجل تحسين نوعية الحياة للأفراد، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

- (1) : أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الإقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي المنصورة، مصر 2001، ص 292.
- (*) : نشير إلى أن المفهوم العكسي للنمو الإقتصادي هو الركود الإقتصادي أو الكساد أما المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.
- (2) علي لطفي، التنمية الإقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1999، ص 164.
- (3) -Hendrik Van, Economic Growth And Development , Mc Graw-Hill Uk, 1998, P53.
- (4) حازم محمد إبراهيم عثمان، مدى إستفادة الإقتصاد المصري من تجربة التنمية الإقتصادية في كوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص ص 128، 129.
- (5) نفس المرجع السابق، ص ص 31-33.
- (6) مؤنس السيد محمد فيالة، ظاهرة الفقر وإستراتيجيات التنمية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص 87.
- (7) - N. J. Bahagwati, Immiseing growth, a geometrical note, in review of economic studies, vol. xxv, June 1985.
- (8) البنك الدولي، تقرير التنمية السنوي في العالم، 1992.
- (9) علا الخواجة، الإطار المؤسسي والقانوني لسياسة البيئة في مصر دراسة: نداء الجنوب، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الثاني، 2002، ص ص 184، 185.
- (10) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2000.
- (11) علا الخواجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 185، 186.
- (12) رضا العدل وآخرون، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 160.

- (13) منور أوسريير، المنطق الحرة في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية "دراسة نظرية تحليلية"، أطروحة دكتوراة دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 61.
- (14) عبد الفتاح عبد الرحمان، إستراتيجية التنمية في الدول الصناعية للتقدم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 355.
- (15) محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع في إطار النظام العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991، ص 375.
- (16) منور أوسريير، مرجع سبق ذكره، ص ص 61، 62.
- (17) حازم محمد إبراهيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 26.
- (18) محيا على زيتون، محاضرات في أصول الإقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 268.
- (19) رضا العدل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 161.
- (20) علي لطفي، التنمية الإقتصادية، مكتبة عين شمس، 1999، ص 38.
- (21) رضا العدل وآخرون، مرجع سابق، ص 162.
- (22) - United Nations, "Human development report: 2002", Undp Newyork, Oxford University Press, 2003.
- (23) - Hendrik Van, Op, Cit P72.
- (24) عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية تحليل جزئي وكلي، زهراء الشرق القاهرة، 1997، ص 410.
- (25) غليون برهان، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 151.
- (26) حازم محمد إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص ص 42-50.
- (27) -J.D Wolfensohn, Aproposal for a comrehensive development frame work, a discussion draft from president of the World Bank to the board management and staff of the World Bank group, 21 January 1999, P 2.
- (28) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة 2000، ص ص 84-85.
- (**) البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.
- (29) - J.D Wolfensohn, Op, Cit.
- (30) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 88.
- (31) نفس المرجع السابق، ص 91.